الشعب اللبناني يريد الكهرباء الآن

الدكتور كمال ديب /كندا

إن كان ثمّة أمنية واحدة لا غير يريد ال#بنانيون تحقيقها الآن وليس غداً فهي توفّر الطاقة الكهربائية الرسمية ووضع حدّ لكارتيل الموتورات وإقفاله، وأن تكون أولوية الحكومة الجديدة والعهد الرئاسي الجديد هي عودة #الكهرباء 24 ساعة في اليوم سبعة أيام في الأسبوع حتى يستفيد ما يناهز أربعة ملايين إنسان في كل لبنان.

لقد تعرّضت الطاقة الكهربائية لانقطاع متواصل منذ عام 1975 ولكن حتى في أشد أيام الحرب ظلاماً كانت فرق هندسة شركة كهرباء لبنان تعيد التيار وإن جزئياً تحت القصف والمخاطر ويصيح الناس "رجعت الكهربا". ولم يحصل في لبنان ما يعانيه المواطن هذه الأيام من فقدان متواصل للكهرباء، فيعجز عن تشغيل التدفئة والتكييف والإنارة وأدوات الطبخ والغسالة والبراد، والمصعد وضخ المياه والانترنت وشحن البطاريات، هذا إن لم نذكر حاجات المصانع والمزارع والقطاع السياحي والإدارة العامة والمرافق وسائر خدمات الطاقة الكهربائية.

في كل البلدان وحتى تلك التي تعتبرها تقارير البنك الدولي تحت خط الفقر، يعيش المواطن حياته يوماً بيوم، فنجد في أفقر الدول الأفريقية شركات نقل عام وقطارات وكهرباء وماءً موصولة للمنازل. فالكهرباء هي المؤشر على أننا لم نعد في قرون الظلمات والعصور الوسطى بل في عصر الأنوار. أمّا في لبنان، فكلّما خفّت حدّة أزمة اندلعت أخرى كانت موجودة أصلاً ولكنّها كانت ناراً تحت الرماد. وهناك عبرة للمسؤولين في لبنان هي أن يكون أول عمل أطلقته الحكومة البلشفية بعد سقوط قيصر روسيا عام 1917 هو نشر الكهرباء كما حدّدت في بيانها الأول: "ستكون أولويتنا (1) محاربة فساد النظام السابق و (2) نشر الكهرباء في أصقاع روسيا".

ما تشخيص وضع الكهرباء؟

صنع أول مؤلد كهرباء في العالم عام 1870، وعملت الحكومة العثمانية فوراً على مدّ بيروت درّة السلطنة آنذاك بالكهرباء فأنشأت شركة عثمانية – فرنسية مشتركة عام 1886 قامت بإنارة بيروت. وتأسّست شركة كهرباء بيروت عام 1923 وقد ورثت امتيازات الشركة التركية. ومنذ الاستقلال عام 1943 بدأت الدولة اللبنانية بالضغط على "شركة كهرباء بيروت" لتقوية قدراتها الإنتاجية وتوسيع شبكة توزيعها، ولمواجهة هذه الضغوط عمدت الشركة الى رفع التعرفة ورفضت قبول اشتراكات جديدة. ولذلك نزعت الحكومة الامتياز عام 1954 وعوضت الشركة بمبلغ 10 ملابين دولار. ونشأت مصلحة في نفس العام لإدارة القطاع.

وفي عام 1973 أنشئت "شركة كهرباء لبنان" كمؤسسة عامة مستقلة عن الوزارات، ومنحت امتيازات عديدة في المناطق أهمّها مصلحة قاديشا وزحلة وشكا وغيرها. وحتى سنة الحرب الأولى 1975 كات شركة كهرباء لبنان مؤسسة وطنية كبرى ناجحة في الخدمات وفي المدخول وفي العنصر البشري والتطوّر التقني. ولكن الحرب أنهكت الشركة وقضت على 50 بالمئة من منشآتها. وأصبحت مؤسسة عاجزة منذ عام 1992 ولم تفلح كافة الأموال التي استثمرت فيها في استعادة سابق مجدها. ولكن قبل تشخيص الوضع الراهن لا بد من التذكير بأنّه حتى في عصر لبنان الذهبي في الستينيات والسبعينيات لم تنجح الشركة في توفير الكهرباء بنحو متواصل بل كان الانقطاع والتقنين هما الغالبين حتى في زمن السلم قبل 1975.

في عام 1994، تمّ تثبيت تعرفة مؤسسة كهرباء لبنان ابتداءً من 138 ليرة للكيلوواط ساعة، استتاداً إلى معيار ثمن برميل النفط عند عشرين دولاراً أميركياً، وسعر كيلوواط ساعة 9 سنتات. فتراوحت الفاتورة الدنيا للعائلة عند 50 ألف ليرة ووصلت إلى 250 ألفاً. ورغم نصائح الخبراء بربط التسعيرة ببارومتر تضخم (سعر برميل النفط وقيمة العملة المحلية)، لم تتغيّر التسعيرة حتى اليوم رغم مرور 30 عاماً ورغم هبوط قيمة الليرة إلى الحضيض اليوم وارتفاع سعر برميل البترول أربع مرات إلى 90-100 دولار. وكانت الحكومات المتعاقبة منذ 1992 تطرح خطط بناء المعامل وزيادة الإنتاج دون أن يحصل شيء.

نتيجة للتسعيرة المنخفضة والسطو على الطاقة، سجّلت مؤسسة كهرباء لبنان عجزا مالياً سنوياً تراوح بين مليار ونصف المليار دولار الى ملياري دولار، حتى بلغ عجز الكهرباء المتراكم مع الفوائد 40 مليار دولار عام 2020 ما يشكّل 40 بالمئة من حجم الدين العام في خريف 2019.

وكان سبب العجز الهائل هو عدم تغيير التسعيرة لمدّة 30 سنة وسيطرة كارتيل الموتورات المدعوم سياسياً (وفي تجربة الوزير جورج افرام عبرة لأنّه أقيل من منصبه لجرأته في طرح الحل في حزيران 1993).

ما الحلِّ؟

في شهر تشرين الأول 2022، أقرت وزارة الطاقة اللبنانية زيادة التعرفة مع وعد بتوفير الكهرباء لعشر ساعات يومياً على أن يدخل القرار حيّز النتفيذ في أول كانون الأول 2022، أقرت وزارة الطاقة اللبنانية زيادة التعرفة مع وعد بتوفير الكهرباء لعشر ساعات يومياً على أن يدخل القرار حيّز النتفيذ في أول كانون الأول 2022. فإذا احتسبنا تضاعف ثمن البترول عدّة مرات (من عشرين دولاراً عام 1993 إلى 90-100 دولار اليوم) يصبح سعر كيلوواط ساعة نظرياً 40 سنتاً اليوم مقارنة بـ9

سنتات عام 1993، أي مضاعفة التسعيرة أربع مرات بالدولار. ولكن وزارة الطاقة سنتخذ سعراً وسطياً هو 27 سنتاً للكيلوواط ساعة وتغطّي باقي الكلفة من تحسين الجباية وتجديد المعدّات وتسديد الدولة لثمن المحروقات. فالهدر (أي السطو والتعدّي على الشبكة) يستنزف 21 بالمئة من الإنتاج، وقدم المعدّات يستنزف 16.5% من الإنتاج. والأقرب إلى المساعدة في تحقيق هذه الطموحات هو شركة سيمنز Siemens الألمانية التي تسمح التكنولوجيا التي طوّرتها بتجهيز أربعة معامل لكل لبنان زائد معمل متنقل على بواخر لتغذية الشبكة ريثما تُجهّز الشبكة الجديدة ضمن نظام BOT. يضاف إلى ذلك تكليف شركة تحصيل ممكننة وفعالة مثل شركة المعامل، يخلق نظاماً محاسبياً دقيقاً سهل التطبيق.

سعر 300 كيلو واط ساعة	سعر الكيلوواط ساعة	اسم البلد
27 دولار (41 ألف ليرة)	9 سنتات (138 ليرة)	لبنان 1993–2019
111 دولار (3.330.000 ليرة)	37 سنت (11100 ليرة) دولار صيرفة	لبنان 2022
	30 الف	
117 دولاراً	39 سنتاً	الدنمارك
102 دولار	34 سنتاً	ألمانيا
72 دولاراً	24 سنتاً	إيطاليا
48 دولاراً	16 سنتاً	الولايات المتحدة
15 دولاراً	5 سنتات	السعودية
3 دولارات	1 سنت	إيران

المصدر: https://www.statista.com/statistics/263492/electricity-prices-in-selected-countries/

الأسعار العالمية هي لما قبل حرب أوكرانيا التي بدأت في شباط 2022. وفي لبنان عام 2022، يفترض سعر المنصّة للدولار 30 ألف ليرة. تشترط تسعيرة 27 سنتاً للكيلوواط ساعة أن تسدّد الدولة اللبنانية ثمن النفط العراقي 460 مليون دولار وليس شركة كهرباء لبنان، وأن تتحسّن الجباية وخاصّة من الادارات والمؤسسة العامة 200 مليون دولار شهرياً. وإلا تصبح تسعيرة كيلوواط/ساعة 37 سنتاً ما يقرّبها من سعر البوصلة وهو 40 سنتاً.

بعد 80 عاماً من الاستقلال ما زال الشعب اللبناني ينتظر دولة المؤسّسات بدل "مزرعة الحرامية". ولطالما نشد المواطن اللبناني بلداً يعيش فيه بطمأنينة وبحبوحة يحكمه الفلاسفة والعقلاء، إذ منذ نهاية الحرب عام 1990 مرّ على لبنان أشخاص لا ديمومة لأعمالهم ولا يتحمّلون عبء ملفات الوطن الحسّاسة، ولا ينظرون إلى مواقعهم بأنّها مناصب للخدمة للعامة بل مغارات استرزاق.

المطلوب وضع حدّ نهائي لأزمة الكهرباء التي تشكل جزءاً من الهيكلية المهترئة للنظام السياسي والاقتصادي، الذي لا يُعفى المواطن من مسؤولية تدهوره. وهي جزء من أزمة كبرى يشهدها لبنان وما زال يدفع ثمنها وهي أزمة القطاع العام برمّته بعدما أصبح مزرعة "أورويلية" (نسبة إلى Animal Farm لجورج أورويل).